قرر أن يشمل الوجود المتعدد الأبعاد، لمدة سنة واحدة، بعثة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛

طلب إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى الإسراع بإبرام اتفاقات لمركز القوات في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛

ومتصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

أذن للاتحاد الأوروبي بأن ينشر عملية؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا بعد إجراء ما يلزم من مشاورات مع حكومة كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛

دعا حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقات مركز القوات بأسرع ما يمكن؛

طلب إلى الاتحاد الأوروبي أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، في منتصف فترة نشر العملية وفي نهايتها؛

حث جميع الدول الأعضاء، خاصة الدول المتاخمة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، أن تيسر، دونما عائق أو تأخير، انتقال جميع الأفراد المتجهين إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك تسليم جميع المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة وعملية الاتحاد الأوروبي؛

شجع حكومات كل من السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على التعاون الفعال بغية تنفيذ اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛

ناشد الجهات المانحة أن تضاعف جهودها من أجل سد الاحتياجات الإنسانية والتعميرية والإنمائية لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

الأمريكتان

٢٢ - المسألة المتعلقة بهايتي

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٤٩١٧ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤

في رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، طلب الممثل الدائم لجامايكا، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة المتعلقة بهايتي في ضوء الوضع المتردي باطراد الذي يؤثر على السلام والاستقرار في المنطقة[١].

وفي الجلسة ٤٩١٧، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ استجابة للطلب الوارد في الرسالة المذكورة أعلاه، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله[٢]. وعلاوة على ذلك، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

(١) S/2004/143.

(٢) خلال هذه الفترة، وإضافة إلى الجلسات التي شملها هذا الفرع، عقد المجلس مجموعة من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عملا بالجزأين ألف وباء من مرفق القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعُقدت الجلسات في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٨٧)، وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٨٣)، وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٣٦٧)، وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٠٦)، وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٢٥)، وفي ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٥٥).

الممثل الدائم لفرنسا[٣] يحيل طيها بيانا لوزير خارجية فرنسا بشأن الحالة في هايتي يدعو فيه إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية في هايتي ويعد بأن تقدم فرنسا الدعم إذا قررت تلك الحكومة إجراء انتخابات قبل بداية صيف تلك السنة. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت فرنسا مبادرة توسع نطاق خطة تقدمت بها الجماعة الكاريبية في وقت سابق وتشمل ما يلي: القيام فورا بإنشاء قوة مدنية لحفظ السلام تضمن عودة النظام العام؛ تقديم المساعدة الدولية من أجل الإعداد للانتخابات الرئاسية؛ تقديم المعونة الإنسانية الدولية؛ إرسال مراقبين لحقوق الإنسان؛ الالتزام الطويل الأجل بتقديم عون دولي لإعادة بناء البلد اقتصاديا واجتماعيا. ويجب إضفاء الشرعية على جميع النقاط المذكورة أعلاه وأن تنفذ من قبل المجتمع الدولي. ويمكن إشراك المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، فضلا عن مختلف هيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر وزير الخارجية أن دوامة العنف يجب أن تتوقف؛ وأن الرئيس جان – بيرتران أريستيد يتحمل المسؤولية الكبرى عن الحالة؛ ويعود الأمر له لكي يقبل العواقب ويحترم سيادة القانون في الوقت نفسه.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي الأرجنتين، وبوليفيا، وجزر البهاما[٤]، وكندا، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغواتيمالا[٥]، وهايتي، وأيرلندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٦]، وجامايكا (باسم الجماعة الكاريبية)[٧]، واليابان، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبيرو، وفنزويلا، والمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكفونية[٨].

وتكلم ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية فدعا إلى أن يولي المجتمع الدولي اهتماما عاجلا بالحالة المتدهورة بسرعة في هايتي التي بلغت حد الأزمة في ضوء استمرار تدهور القانون والنظام، وتزايد حدة العصيان، وشيوع الفوضى والفلتان، فضلا عن ازدياد الأزمة الإنسانية سوءا، الأمر الذي أدى بدوره إلى تشريد السكان وبالتالي إلى تزايد أعداد اللاجئين الذين يعبرون الحدود. وأفاد ممثل جامايكا بأن الاضطرابات السياسية تصاعدت في هايتي خلال الأسابيع الماضية، وأن مجموعات مدججة بالسلاح تبسط سيطرتها على أنحاء من البلد، وأن هذه المجموعات تسيطر على جميع المدن في الجزء الشمالي من البلد، وتسعى إلى الزحف على العاصمة. وقال إن الشرطة الوطنية الهايتية التي يعتريها الضعف ويفوقها الطرف الآخر عددا قد أرغمت جزئيا على التخلي عن مواقعها، وأن ٧٠ شخصا قد قتلوا حتى الآن. وأكد أن الحالة السائدة في هايتي لم يعد يمكن اعتبارها شأنا داخليا، وأنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين، بالنظر إلى تدفق اللاجئين الذي يهدد باستنفاد موارد الدول في المنطقة. وأفاد أيضا أن البلد بلغ

(٣) S/2004/145.

(٤) مثّل جزر البهاما وزير الخارجية والخدمة العامة لديها.

(٥) تكلم ممثل غواتيمالا، بصفته رئيسا مؤقتا لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، بالنيابة عن بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وكوستاريكا، وهندوراس، ونيكاراغوا.

(٦) أيدت البيان كل من إستونيا، وألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٧) مثّل جامايكا وزير خارجيتها.

(٨) حضر الأمين العام الجلسة لكنه لم يدل ببيان.

طريقا سياسيا مسدودا سياسي نتيجة الرفض القاطع من جانب المعارضة للانخراط في عملية حوار تنص عليها خطة عمل الجماعة الكاريبية. وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية أكدت على ضرورة التقيد بالمبادئ التالية: التطبيق التام للديمقراطية في هايتي؛ وعدم قبول أي شكل من أشكال الانقلاب؛ وأي تغيير في هايتي يجب أن يجري وفقا لدستور هايتي. وقال إن المنظمات الإقليمية، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، غالبا ما تكون الملاذ الأول في معالجة التهديدات للسلم والأمن. وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية أجرت مفاوضات بشأن خطة عمل تضمنت تدابير لتحسين المناخ الأمني وبناء الثقة، بما في ذلك الامتثال للقرارات التي صدرت سابقا عن منظمة الدول الأمريكية، والتفاوض على قواعد للمظاهرات، وإطلاق سراح المحتجزين، ونزع سلاح الجماعات المدججة بالسلاح، وتعزيز قوة الشرطة، والتمتع بالحريات الأساسية. وتوخت الخطة أيضا إنشاء لجنة انتخابية، وتشكيل مجلس للشخصيات البارزة، وتعيين رئيس وزراء محايد ومستقل، وتشكيل حكومة جديدة من خلال عملية مشاورات بين رئيس الوزراء، والرئيس ومجلس الشخصيات البارزة. وقد قبل الرئيس أريستيد بالخطة لكن المعارضة رفضتها. ورأى الممثل أن الحالة الآن مختلفة تماما، وأنها تحولت من مأزق سياسي بشأن ممارسة الحقوق ودور جماعات المعارضة إلى حالة عنف تتخللها غارات تشنها قوات من المتمردين المدججين بالسلاح انطلاقا من الشمال. وأشار إلى أن حكومة الرئيس أريستيد طلبت إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة لاستعادة الأمن والنظام وسيادة القانون في البلد. ورأى أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في مساعدة هايتي، بالنظر إلى تدخلها في هايتي سابقا، وشدد على أن الدور الذي أدته في الماضي كان ناجحا نسبيا في الحد من دوامة التدهور، وفي جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات. وأكد على أن الحالة المضطربة في هايتي اليوم وإمكانية حدوث مزيد من الفوضى لا تشكلان تهديدا للسلم والأمن في المنطقة فحسب، بل إنهما مبعث قلق كبير بالنسبة للمجتمع الدولي. واستنادا إلى هذه الخلفية، تطلب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تدخل الأمم المتحدة المباشر والفوري في هايتي، في إطار ميثاق الأمم المتحدة. ودعا المجلس إلى أن يأذن بنشر عاجل لقوة متعددة الجنسيات للمساعدة في استعادة القانون والنظام، وتيسير العودة إلى حالة من الاستقرار وإيجاد بيئة يمكن في ظلها بذل جهود مستمرة للتوصل إلى حل للأزمة السياسية. وشدد على استعداد بعض أعضاء الجماعة الكاريبية للمساهمة في هذه القوة. ودعا المجلس أيضا إلى أن يؤيد اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة الإنسانية المتنامية، وأن يوفر للدول المجاورة المتأثرة من تزايد موجة اللاجئين ما يلزم من الموارد لتقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية إلى اللاجئين[٩].

وحذر ممثل هايتي من أن الحالة في بلده ملحة وخطيرة وتتطلب انتباه المجتمع الدولي. وأفاد أن البلد غارق في حالة تمرد عسكري منذ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وأن جماعات مسلحة تتألف من أعضاء سابقين في قوة شبه عسكرية قمعية، تسمى بجبهة تعزيز التقدم في هايتي، ارتكبت، بحسب أقواله، أعمالا وحشية ضد شعب هايتي خلال الانقلاب العسكري الذي حدث في ١٩٩١، وتضم كذلك أعضاء سابقين من القوات المسلحة التي حلت في عام ١٩٩٥، وأشخاص محكوم عليهم هربوا من السجن. وأكد أن هجمات الجماعات المسلحة تهدد استقرار مؤسسات البلد، وأشار على نحو خاص إلى أن الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. وأشار أيضا إلى أن الرئيس أريستيد رحب بالخطة

(٩) S/PV.4917، الصفحات ٣-٦.

الرامية إلى إيجاد حل للأزمة التي قدمها المجتمع الدولي وقبل بها، في حين أن المعارضة السياسية رفضت تلك الخطة. وكرر الدعوة التي وجهتها الحكومة إلى المعارضة للإسهام في إعادة إحلال السلام والعودة إلى الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية، وأعرب عن إيمان الحكومة بالمستقبل الديمقراطي لهايتي. وذكر أن حكومة هايتي تؤيد تماما موقف الجماعة الكاريبية التي طلبت أن يبقي مجلس الأمن المسألة في هايتي قيد نظره الفعلي، وأن يبذل قصارى الجهد لكي يرسل على نحو عاجل قوة دولية للمساعدة على استعادة السلم، مع التقيد بأحكام الميثاق. وشدد على أن حكومة هايتي تريد من مجلس الأمن أن يكرر إدانته لأعمال العنف، وأن يعلن رفضه لقبول أي شكل للحكومة ناتج عن عملية مناقضة للديمقراطية ومناقضة للدستور، وأن يطلب من المعارضة قبول تسوية سياسية لحل الأزمة. ورحب ممثل هايتي بتعيين مستشار خاص للأمين العام وبالمبادرة الرامية إلى إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بلده. وتوقع أيضا توافر التعاون التقني لتحقيق الكفاءة المهنية للشرطة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ولا سيما المؤسسات القضائية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وتوفير الأمن لإجراء الانتخابات[١٠].

وأدان معظم المتكلمين أعمال العنف في بياناتهم، ونوهوا إلى تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية والإنسانية في هايتي. وأيد العديد من المتكلمين الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية. وحث عدد من المتكلمين المعارضة على أن تعيد النظر في ردها السلبي على الخطة التي اقترحتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية. ورحب معظم المتكلمين أيضا بتعيين الأمين العام لمستشار خاص بشأن هايتي. ونوهوا إلى الحاجة للمساعدة الدولية، وحثوا جميع الجهات الفاعلة على تيسير عمل الوكالات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وحث العديد من المتكلمين على توسيع نطاق مشاركة المجتمع الدولي. وأيد ممثل إسبانيا إرسال قوة مدنية لحفظ السلام وفقا لمبادئ الميثاق، الأمر الذي سيكفل الأمن للبعثات الإنسانية ولبعثتي الوساطة التي تقوم بها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية[١١]. ورأى ممثلا الجزائر والبرازيل أيضا أن على المجلس أن ينظر بصورة عاجلة في نشر قوة دولية في هايتي وفقا للميثاق[١٢]. واقترح ممثل الفلبين نشر الشرطة المدنية الدولية من أجل استعادة النظام في الميدان. وأيد كذلك النشر المحتمل لقوة تحالف للراغبين بغية وقف العنف المتواصل وانهيار القانون والنظام في هايتي[١٣]. وأعرب ممثل أنغولا عن استعداده لتأييد نشر قوة دولية تدعم التوصل إلى تسوية سياسية[١٤]. ودعا ممثل بنن إلى استخدام تدابير صارمة[١٥]. ورأى ممثل ألمانيا أنه ينبغي للمجلس أن يكون على أهبة للمساعدة في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار بجميع السبل الممكنة[١٦]. ورأى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أنه في حال التوصل إلى اتفاق سياسي مستدام، فإن حكومته تؤيد الجهود الرامية إلى نشر قوة دولية من أجل دعم تنفيذه. وإضافة إلى ذلك، رأى أنه يمكن للبعثة

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٨.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١٢) المرجع نفسه.، الصفحتان ١٠-١١ (الجزائر)؛ والصفحة ٢١ (البرازيل).

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية في هايتي أن تكون الأساس لحضور دولي موسع لإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، ولتعزيز سيادة القانون، ونزع سلاح العصابات، والتشجيع على خلق مناخ من الأمن مؤات للنشاط الديمقراطي[١٧]. وقال ممثل فرنسا إن القوة المتوخاة يجب أن تكون قوة مدنية لحفظ السلام لا تتبع للأمم المتحدة، بل يأذن بها المجلس وتستند إلى ولاية صادرة عنه. ورأى أن هذه القوة يمكن أن تكون عنصرا مكملا هاما للحل السياسي، حيث أنها ستنشأ فورا لدعم حكومة وحدة وطنية، ويمكن أن تساعد في إعادة إرساء النظام العام، ودعم إجراءات المساعدة الإنسانية والإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يضطلع بها المجتمع الدولي في الميدان. وأشار إلى أن فرنسا مستعدة للإسهام في هذه القوة على نحو مكمل للوحدات من بلدان المنطقة[١٨]. ورأى ممثل شيلي أنه ينبغي للأجهزة الإقليمية ودون الإقليمية التي تتدخل حاليا أن تسيّر عملية التفاوض، ولكن على المجلس ألا يستبعد اتخاذ إجراء أكثر صرامة عند الضرورة. بيد أنه حذر من أنه ينبغي لأي صيغة تستخدم للنظر في إرسال قوة شرطة أو قوة مدنية أن تدعم الاتفاق السياسي حالما يجري التوصل إليه[١٩]. وأقر ممثلو كل من الاتحاد الروسي ورومانيا والمملكة المتحدة بالدعوة إلى التدخل الدولي في هايتي، وأعربوا عن استعدادهم للنظر في المقترحات المتعلقة بتعزيز دور المجتمع الدولي[٢٠]. وأعرب ممثل الصين عن استعداده للمشاركة في جهود المجتمع الدولي للمساعدة في تهدئة الحالة الراهنة في هايتي،

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢-١٣.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (رومانيا).

وتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في ذلك البلد[٢١]. وأعرب ممثل باكستان عن استعداده للنظر في مشاركة دولية أوسع نطاقا لدعم التوصل إلى حل سياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة[٢٢]. ورحب ممثل أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي، بالمبادرة العاجلة التي قدمتها حكومة فرنسا لدعوة ممثلين عن حكومة هايتي والمعارضة والمجتمع المدني لإجراء محادثات في باريس، ودعا جميع الأطراف إلى الإحجام عن أي إجراء ضار خلال فترة المناقشات[٢٣].

وبالإضافة إلى ذلك، أكد ممثل فرنسا أن من المهم الإصرار على المقترحات المقدمة من المنظمتين الإقليميتين فيما يتعلق بإقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، واقترح بتأييد من ممثل رومانيا، استكمال هذا الأمر بإجراءات من بينها التعجيل بوضع جدول زمني للانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة[٢٤].

وأكد عدد من الوفود أن الأزمة في هايتي ينبغي أن تحل بالطرق السلمية ومن خلال الوسائل الدستورية. وأعرب ممثلا البرازيل وفنزويلا عن دعمهما لحكومة الرئيس أريستيد الدستورية، ورفضت فنزويلا جميع المحاولات الرامية إلى الإطاحة بدستور ذلك البلد أو إحداث أي تغيير فيه بشأن الأحكام المحددة لانتخاب السلطات[٢٥]. وأكد ممثل نيكاراغوا أن حكومة بلده تؤيد الرئيس أريستيد تأييدا تاما

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (رومانيا).

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (البرازيل)؛ والصفحتان ٢٨-٢٩ (فنزويلا).

في مسعاه للتوصل إلى حل يتسق والنظام الدستوري الهايتي ومبادئ الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية[٢٦]. وأكد ممثل كوبا أن حكومة بلده تتقيد تقيدا صارما بموقفها المبدأي القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، بما في ذلك هايتي[٢٧].

وشدد العديد من المتكلمين على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي، وأكدوا أن التوصل إلى حل للأزمات السياسية والإنسانية دون معالجة المسائل الاقتصادية لن يكون كافيا على المدى الطويل. وأكد ممثل باكستان أن تدخل الأمم المتحدة في هايتي سابقا لم يعالج الكثير من الأسباب الجذرية، وذكر المجلس بأن وفده قد حذر مرارا من انسحاب الأمم المتحدة قبل الأوان في أي من حالات النزاع. ودعا إلى اتباع نهج أشمل، لا يقتصر على مجلس الأمن فحسب، بل يضم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا، لتناول جميع المسائل الكامنة في هذه الحالات المُعقدة. وقال إنه إذا شاركت الأمم المتحدة مرة أخرى، ينبغي لها أن تفعل ذلك بالتزام مستدام بمواصلة المسيرة[٢٨]. وأكد ممثل البرازيل أيضا أن الوسائل التي اعتمدها مجلس الأمن في تدخلاته السابقة لم تحقق النتائج المتوخاة، وأن الأسباب الجذرية والنتائج، بما في ذلك الفقر وعدم الاستقرار والضعف المؤسسي، لم تعالج بعد[٢٩]. وربط ممثل كوبا الحالة الراهنة في هايتي بالاستعمار والاستغلال، والاستبعاد، والنظام الاقتصادي الدولي الظالم والاستبعادي[٣٠].

وأدان المتكلمون انتهاكات حقوق الإنسان، ودعوا جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ودعا ممثل بيرو المجلس إلى أن يرسل إشارة واضحة مفادها أنه مستعد لاتخاذ إجراء وأنه يرصد احترام حقوق الإنسان في هايتي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدرك جميع القوى السياسية والاجتماعية في هايتي بشكل أن المجتمع الدولي لن يسمح بالإفلات من العقاب حيال أي انتهاك لحقوق الإنسان[٣١].

وأكد ممثل الجمهورية الدومينيكية مجددا عرض حكومته لمساعيها الحميدة[٣٢].

ودعا ممثل المكسيك الأمين العام إلى استخدام جميع سبل الإعلام اللازمة للتأكد من إيصال البيان الرئاسي الصادر عن المجلس الاستماع، ورأى أن هذا البيان أداة أولية لتيسير الوقف الفوري لأعمال العنف وبدء المفاوضات السياسية[٣٣].

ونوه ممثل نيكاراغوا إلى التهديد الذي تتعرض له المنطقة بسبب احتمال تدفق اللاجئين الهاربين من النزاع[٣٤].

ثم أدلى الرئيس (الصين) ببيان باسم المجلس[٣٥]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٣٥) S/PRST/2004/4.

أعرب عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في هايتي؛

أعرب عن تأييده للاتحاد الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية لمواصلتهما العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودستورية للأزمة الحالية؛

طلب إلى الأطراف أن تتصرف بروح المسؤولية باختيار التفاوض بدلا من المواجهة؛

اعترف بالدعوة إلى التدخل الدولي في هايتي؛

سينظر المجلس على وجه الاستعجال في الخيارات المتعلقة بالتدخل الدولي، بما في ذلك إيفاد قوة دولية دعما للتسوية السياسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛

طلب إلى جميع أطراف الصراع في هايتي تيسير توزيع المواد الغذائية والطبية وكفالة حماية المدنيين؛

طلب إلى الحكومة وجميع الأطراف الأخرى احترام حقوق الإنسان والكف عن استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية؛

أعرب عن تأييده لقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي.

القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩١٩ المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩١٩ المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل هايتي. وفي تلك الرسالة، دعا الرئيس الهايتي حكومات البلدان الصديقة إلى تقديم دعمها العاجل للعملية السلمية والدستورية التي شرعت فيها هايتي، وتحقيقا لهذه الغاية، أذن بدخول القوات الأمنية إلى أراضي جمهورية هايتي والقيام بعملياتها داخلها تنفيذا للأنشطة الرامية إلى إيجاد مناخ للأمن والاستقرار كفيل بأن يدعم العمليات السياسية الجارية، ويسهل توفير المساعدة الإنسانية لشعب هايتي وتقديم المعونة إليه بشكل عام[٣٦].

ووجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة[٣٧]. ووجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى مشروع قرار طرح للتصويت واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)[٣٨]، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور، منها:

دعا الدول الأعضاء إلى دعم الخلافة الدستورية والعملية السياسية الجارية حاليا في هايتي وتشجيع حل سلمي دائم للأزمة الحالية؛

أذن بالنشر الفوري لقوة مؤقتة متعددة الجنسيات لفترة لا تتعدى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

طلب إلى الأمين العام أن يضع برنامج عمل للأمم المتحدة بغرض مساعدة العملية السياسية الدستورية ودعم المساعدة الإنسانية والاقتصادية وتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون؛

أذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في هايتي باتخاذ جميع التدابير الضرورية للاضطلاع بولايتها؛

طلب إلى قيادة القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في هايتي أن تقدم، عن طريق الأمين العام، تقارير دورية إلى المجلس بشأن تنفيذ ولايتها؛

---

(٣٦) S/2004/163.

(٣٧) حضر الأمين العام الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٣٨) S/2004/164.

دعا المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، إلى العمل مع شعب هايتي في إطار جهد طويل الأمد لتعزيز إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والمساعدة في وضع استراتيجية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر.

القرار ١٥٤٢(٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٦١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن هايتي[٣٩]. وأشار الأمين العام في تقريره إلى استقالة الرئيس أريستيد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، في أعقاب الانتخابات المتنازع عليها في عام ٢٠٠٠، والوساطة التي قامت بها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية بين الحكومة والمعارضة السياسية، واندلاع النزاع المسلح في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وأشار إلى إنشاء حكومة انتقالية برئاسة رئيس الوزراء، وأشار أيضا إلى التوقيع على توافق الآراء بشأن ميثاق المرحلة الانتقالية السياسية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومن خلال الميثاق، اتفق الموقعون على عقد انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية في عام ٢٠٠٥، وعلى إجراء مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوة المؤقتة المتعددة الأطراف ومتابعة عملية حفظ السلام. وقد ندد بالميثاق حزب فانمي لافالاس، وهو حزب الرئيس السابق أريستيد. وشدد الأمين العام على الحاجة إلى عملية مصالحة وطنية تشمل جميع قطاعات المجتمع، وتترافق بجهود حقيقية من أجل وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب وإنفاذ المساءلة الفردية، وتحسين مشاركة الشعب الهايتي في وضع السياسات. وسلط الضوء أيضا على اقتراح من الحكومة الانتقالية بأن يشرف المجتمع الدولي على الانتخابات بدلا من مراقبتها.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أبلغ الأمين العام أنه في حين أن الوضع قد هدأ بعد نشر القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، وأن هايتي تبدو وكأنها خرجت من أسوأ مراحل الأزمة، فإن الموارد المحدودة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، فضلا عن محدودية أنشطة نزع السلاح، قد تحد من قدرتها على معالجة جوانب انعدام الأمن. وذكر أن الحالة الميدانية لا تزال معقدة بسبب تواجد طائفة متنوعة من الجماعات المسلحة والترتيبات الأمنية المحلية والعصابات المحلية التي تتعايش جنبا إلى جنب. وفي هذا الصدد، لاحظ أن من الضروري اتباع نهج شامل لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، والنجاح في استعادة سيادة القانون والأمن العام.

وأعرب الأمين العام أيضا عن قلقه إزاء الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان في هايتي، واقترح أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لإعادة بسط سيادة القانون، والترويج لثقافة المساءلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي ضد المرأة والقضايا الجنسانية. وأفاد أيضا بأن هايتي لا تزال تواجه حالة طوارئ إنسانية فورية، ودعا الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان.

ووفقا لطلب المجلس، أوصى الأمين العام بإنشاء عملية متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار تضم قوات يصل عددها إلى ٦ ٧٠٠ فردا و ١ ٦٢٢ من أفراد الشرطة المدنية فضلا عن الموظفين المدنيين، وذلك لفترة أولية مدتها ٢٤ شهرا. وأوصى بأن تشمل ولاية العملية جملة أمور، من بينها تقديم الدعم للعملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي،

(٣٩) S/2004/300 المقدم عملا بالقرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤).

وكفالة بيئة آمنة ومستقرة، والمساعدة في الحفاظ على السلامة العامة والنظام العام، وتقديم الدعم للشرطة والجهاز القضائي، ودعم الحكومة الانتقالية لبسط سلطة الدولة في جميع أرجاء هايتي، وتقديم الدعم لإقامة حوار وطني عريض القاعدة، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، والمساعدة في إعادة الخدمات العامة الأساسية ودعم الأنشطة الرامية إلى خلق فرص العمل، فضلا عن رصد حالة حقوق الإنسان، وتعزيز القدرة على حماية حقوق الإنسان بما يكفل المساءلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان. ورحب الأمين العام بمشاركة المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، ووكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة في البعثة.

وفي الجلسة ٤٩٦١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور آنفا[٤٠]. وخلال الاجتماع الذي دعي ممثل هايتي للمشاركة فيه، وجه الرئيس (ألمانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٤١]. ومن ثم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، الذي لاحظ فيه المجلس التحديات التي يواجهها استقرار هايتي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وقرر أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وقرر جملة أمور، منها:

إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي قوة بث الاستقرار المطالب بها في القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، لفترة أولية مدتها ستة أشهر مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

طلب نقل السلطة من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

حول العناصر المتبقية من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات صلاحية مواصلة تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) في إطار الوسائل المتوافرة، وذلك لفترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثين يوما اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وفق ما اقتضته وطلبته البعثة؛

طلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص لهايتي ستكون له سلطة شاملة على أرض الواقع لتنسيق وتسيير جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي؛

قرر أن تتكون البعثة من عنصر مدني وعنصر عسكري وفقا لتقرير الأمين العام بشأن هايتي، ويشمل العنصر المدني عددا أقصاه ١ ٦٢٢ شرطيا مدنيا، بما في ذلك المستشارون والوحدات المشكلة، ويشمل العنصر العسكري عسكريين يصل عددهم إلى ٦ ٧٠٠ فرد من جميع الرتب، وطلب كذلك أن يقدم العنصر العسكري تقارير بشكل مباشر إلى الممثل الخاص عن طريق قائد القوة؛

ومتصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

قرر أن تتمثل ولاية البعثة فيما يلي: توفير بيئة آمنة ومستقرة؛ دعم العملية السياسية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقرر كذلك أن تنسق البعثة، وتتعاون مع الحكومة الانتقالية، وكذلك مع شركائها الدوليين؛

وحث جميع أصحاب المصلحة السالفي الذكر، وبخاصة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها، على مساعدة الحكومة الانتقالية لهايتي على تصميم استراتيجية إنمائية طويلة الأجل.

(٤٠) S/2004/300.

(٤١) S/2004/334.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٠٣٠ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٣٠، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام بشأن هايتي[٤٢]. وأبلغ الأمين العام في تقريره عن تسلم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للسلطة من القوة المؤقتة المتعددة الأطراف في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأشار إلى أن الحالة الأمنية قد تحسنت تدريجيا منذ ذلك الحين، لكنه أعرب عن أسفه لأن الجماعات المسلحة غير المشروعة تواصل ممارسة المهام الأمنية والإدارية الرسمية. وأشار أيضا إلى أن تواصل المشاكل في عمل هياكل إنفاذ القانون يساهم في استمرار اضطراب وضع حقوق الإنسان. وأشار إلى التحديات التي تواجه تقديم المساعدة للحكومة الانتقالية من أجل نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. وأشار كذلك إلى أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي ستحتاج إلى عدد من الخبراء لدعم النظام القضائي والسلطات الحكومية الهايتية. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، أشار إلى استمرار التوتر بين حزب فانمي لافالاس والحكومة الانتقالية. وأشار إلى المشاكل والتأخير في العملية الانتخابية، وأفاد بأن بعثة لتقييم الاحتياجات وتحديد طرائق تقديم المساعدة من المجتمع الدولي قد أوفدت إلى هايتي في الفترة من ٨ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ورحب بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الإقليميين لهايتي في مجال تقديم الدعم الانتخابي والمساعدة الانتخابية إلى الشرطة الوطنية الهايتية. ولاحظ كذلك أن الجهود المبذولة لتوفير بيئة مستقرة ولدعم العملية السياسية وتقديم المساعدة في الانتخابات المقبلة يجب أن تتواكب بتنمية اقتصادية مستدامة وبأنشطة مدرة للدخل.

وخلال الاجتماع، وجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (إسبانيا) حينئذ ببيان باسم المجلس[٤٣]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أدان محاولات بعض الجماعات المسلحة غير المشروعة ممارسة مهام غير مأذون بها لإنفاذ القانون في بعض مدن هايتي؛

أكد الحاجة إلى قيام الحكومة المؤقتة ببسط سيطرتها وسلطتها على جميع أنحاء البلد؛

أكد على الحاجة الملحّة إلى تسريح كل الجماعات المسلحة غير القانونية ونزع سلاحها؛

أهاب بالحكومة الانتقالية أن تقوم دون مزيد من الإبطاء بإنشاء الهياكل المطلوبة واعتماد الإطار القانوني اللازم لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

أكد أنه لا يمكن تهيئة بيئة سياسية سلمية وديمقراطية إلا بإجراء حوار شامل وجامع في هايتي؛

كرر التأكيد بأن وضع حد للإفلات من العقاب هو أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية في هايتي؛

كرر تأكيد دعمه لإنشاء فريق رئيسي يتولى مهمة التعبئة المستمرة للمجتمع الدولي، وزيادة التشاور فيما بين الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة لتعزيز تنسيق وفعالية المساعدة المقدمة إلى هايتي، والإسهام في تحديد استراتيجية إنمائية طويلة الأجل تستهدف تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في ذلك البلد.

---

(٤٢) S/2004/698 المقدم عملا بالقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

(٤٣) S/PRST/2000/32.

القرار ١٥٧٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٩٠ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٩٠، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٤٤]. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الحالة الأمنية في هايتي قد تدهورت، وأعرب عن دعمه لما تبذله الحكومة الانتقالية من جهود لوضع حد لأعمال العنف التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة. وأشار إلى ضرورة استعادة النظام والقانون على نطاق البلد مع المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون. وأدان الأمين العام تصاعد العنف والحوادث التي وقعت خلال مظاهرات نظمها أنصار الرئيس السابق أريستيد، وأفاد بأن التهديدات الأمنية المتزايدة تحتم على عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة التركيز بشكل رئيسي على توفير الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية الهايتية. وأبلغ عن حالات الطوارئ الإنسانية في هايتي بعد وقوع عدد من الكوارث الطبيعية، ونوه إلى الجهود التي تبذلها البعثة في هذا المجال. ورحب باستمرار التزام الحكومة الانتقالية بتنظيم انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠٠٥. وأوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٨ شهرا آخر، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقال إنه في حين يتعذر في الوقت الحاضر إجراء استعراض واسع النطاق لهيكل ومفهوم العمليات، فإنه يقترح إدخال التعديلات التالية في إطار الهيكل العام للبعثة: نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية من ١٢٥ فردا، لفترة مؤقتة، في حدود القوام المأذون به للبعثة، من أجل توفير دعم تشغيلي معزز للشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز الترتيبات الأمنية في العاصمة على نحو يزيد من قدرة البعثة على الاضطلاع بمشاريع القصيرة الأجل من شأنها أن تحدث تغييرا فوريا وملموسا في حياة الناس؛ وزيادة قدرة البعثة على تنفيذ مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي؛ وإضافة سرية هندسية واحدة بالإضافة للعنصر العسكري للبعثة، في حدود القوام المأذون به للبعثة؛ وإجراء تعزيز متواضع لركيزة تنسيق المساعدة الإنسانية والإنمائية في البعثة.

ووجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. وأدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا والبرازيل وشيلي. ثم وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٤٥].

وتكلم ممثل البرازيل قبل التصويت فرحب بمشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية البعثة، لكنه أعرب عن اعتقاده بضرورة أن تكون ولاية البعثة أكثر تحديدا وواقعية في المستقبل، مقارنة بالولاية التي تمت الموافقة عليها في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤). وحذر من أن عدم وجود تدابير لتحقيق تحسين سريع في الأوضاع المعيشية للشعب الهايتي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إيجاد فرص العمل، من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الصعوبات التي تعترض حفظ النظام العام في البلد، ورأى أنه كان من الممكن استخدام صياغة أكثر دقة في الفقرة ٢ من منطوق القرار مثلا[٤٦]، فيما يتعلق بعملية

(٤٤) S/2004/908 المقدم عملا بالقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

(٤٥) S/2004/923.

(٤٦) تقول الفقرة ٢: ”يشجع الحكومة الانتقالية على المضي بفعالية في استكشاف جميع السبل الممكنة لإشراك الأطراف التي لا تزال خارج العملية الانتقالية والتي نبذت العنف في العملية الديمقراطية والانتخابية“.

المصالحة السياسية؛ وفي الفقرة ٤[٤٧]، فيما يتعلق بتدابير التنمية الاقتصادية؛ وفي الفقرات الثانية والثالثة والرابعة ذات الصلة من الديباجة[٤٨]. وقال أيضا إنه ينبغي للمجلس أن يصدر رسائل أقوى بشأن التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل بشأن هايتي، بما في ذلك من خلال اعتماد ولاية أوسع نطاقا ومتعددة التخصصات لبعثة الأمم المتحدة، وأعرب عن ثقته بأن العزم على تجديد الولاية لفترات أخرى سيؤكد[٤٩].

وطُرِح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو المبين في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مع اعتزام تجديدها فترات إضافية؛

شجع الحكومة الانتقالية على المضي بفعالية في استكشاف جميع السبل الممكنة لإشراك الأطراف التي لا تزال خارج العملية الانتقالية والتي نبذت العنف في العملية الديمقراطية والانتخابية؛

رحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن البعثة، وأيد توصيات الأمين العام الواردة في الفقرات ٥٢ إلى ٥٧ منه؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل عن تنفيذ البعثة لولايتها.

وتكلم ممثلا إسبانيا وشيلي بعد التصويت فأعربا عن أسفهما لأن ولاية بعثة الأمم المتحدة قد جُددت لمدة ستة أشهر فقط، بدلا من فترة الـ ١٨ شهرا التي اقترحها الأمين العام. وأعربا عن اقتناعهما بأنه لن يكتب النجاح لبعثة في هايتي إلا إذا كانت بعثة شاملة متعددة الأبعاد وطويلة الأجل[٥٠].

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥١١٠ المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١١٠ المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتبعها بيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس[٥١]، وكذلك ممثلو إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية،

(٤٧) تقول الفقرة ٤: ”يحث المؤسسات المالية الدولية المعنية والبلدان المانحة المهتمة على أن تبادر على الفور إلى صرف الأموال التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للمانحين بشأن هايتي الذي عقد في واشنطن العاصمة يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤“.

(٤٨) تقول الفقرة الثالثة من الديباجة: ”وإذ يشدد على أن الجهود المبذولة في مجال المصالحة السياسية وإعادة البناء الاقتصادي لا تزال عاملا رئيسيا في تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن تواصل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما دول المنطقة، دعم هذه الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية“؛ وتقول الفقرة الرابعة من الديباجة: ”إذ يحث الحكومة الانتقالية على مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ إطار التعاون المؤقت، بطرق منها وضع مشاريع محددة للتنمية الاقتصادية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي وبمساعدة كاملة منه، لا سيما الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية“.

(٤٩) S/PV.5090 الصفحات ٢-٣.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (شيلي)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (إسبانيا).

(٥١) مثل بربادوس في الاجتماع الوزير الأقدم ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية.

والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكوبا، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)[٥٢]، وهايتي، وهندوراس، والمكسيك، والمغرب، والنرويج؛ والأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للطفولة (اليونسكو)[٥٣].

وسلط الممثل الخاص الضوء، في إحاطته الإعلامية، على تراجع مستوى العنف وانعدام الأمن، وأفاد بأن بعثة الأمم المتحدة قد بلغت كامل قوامها تقريبا، وهي بالتالي أكثر قدرة على التعامل مع الحالات التي قد تهدد الأمن. وأشار إلى أن مفهوم الأمن الذي تسترشد به بعثة الأمم المتحدة يشمل، من ناحية، الاستعمال المشروع للقوة حين تكون ضرورية أو لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ناحية أخرى التركيز على المشاكل الأكثر إلحاحا التي تؤثر في الشريحة الأكثر ضعفا من سكان هايتي. وأشار إلى نجاح عملية الحرية في ”سيتي سوليي“ التي تمكنت فيها البعثة والشرطة الوطنية الهايتية من استعادة النظام والأمن، وأفاد بأن العديد من المحاولات التي قامت بها الجماعات المسلحة لزعزعة استقرار البلد قد أحبطت بفضل الاستجابة السريعة والقوية لبعثة الأمم المتحدة. وأفاد أيضا بأن بعثة الأمم المتحدة قد شرعت في تخطيط وتنظيم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكنه شدد على أن الظروف الأمنية والسياسية لا تزال غير مواتية لتنفيذ البرنامج على نحو كامل. وأشار إلى أن البعثة تتابع عن كثب السياسة التي تنتهجها الحكومة الانتقالية لمنح تعويضات ومدفوعات نهاية الخدمة لعناصر القوات المسلحة السابقين، لكنه أكد أنه بعد دفع الجزء الأول من المبلغ الذي جرى التعهد به، سيجري تسديد أية دفعات نقدية أخرى رهنا بتسليم الأسلحة الحربية إلى الحكومة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أن أعمال البنى التحتية التي تقوم بها قوات البعثة حول العاصمة قد ساعدت على إقامة علاقات طيبة مع السكان. وأفاد بأن العناصر التقنية الأساسية والتمويل اللازم للمضي قدما في الجدول الزمني لانتخابات عام ٢٠٠٥ الإطار الزمني للانتخابات متوافرة، بيد أن من الضروري إحراز تقدم فيما يتعلق بمن لا يزالون خارج العملية الانتقالية. ورحب بالحوار الوطني الذي وعد به الرئيس المؤقت لهايتي، وشدد على ضرورة أن تشارك جميع قطاعات المجتمع وجميع القوى السياسية في هايتي في هذه العملية بدون استثناء، وأن تتحمل كل منها مسؤولياتها التاريخية. ولاحظ بقلق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ذات الصلة الظاهرة بالشرطة الوطنية الهايتية[٥٤].

وأشار ممثل هايتي إلى توصية الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤[٥٥] بأن يعرب المجتمع الدولي عن التزام طويل الأجل بهايتي. وأعرب عن أسفه إزاء تدهور الحالة الأمنية، ورأى أنها ازدادت تعقيدا بسبب النقص في عناصر الشرطة الوطنية الهايتية والتأخر في نشر قوات بعثة الأمم المتحدة. وأشار إلى الجهود المشتركة التي تبذلها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة، وإلى أنه لمس تحسنا واضحا في الأسابيع الأخيرة. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن الحكومة قريبا من تسديد القيمة الكاملة من الأموال

(٥٢) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وكرواتيا، وليختنشتاين.

(٥٣) كانت البرازيل والجمهورية الدومينيكية وشيلي وهايتي ممثلة في الاجتماع بوزراء خارجيتها؛ ومثل فرنسا وزير الدولة للشؤون الخارجية؛ وكانت الولايات المتحدة ممثلة بمساعد وزير الخارجية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية.

(٥٤) S/PV.5110، الصفحات ٣-٧.

(٥٥) S/2004/908.

المستحقة لجميع الأفراد العسكريين السابقين. وقال إنه يرى أن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان تمثل تركة واسعة النطاق للديكتاتورية، ورحب بإطلاق سراح عدد من المحتجزين مؤخرا ممن كانوا محتجزين دون تهمة. وشدد على أن المسائل المترابطة المتمثلة في الفقر المدقع والبطالة والأمية ساهمت في حالة عدم الاستقرار، وأعرب عن أسفه لأن الافتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة الإنمائية يهدد بشكل متزايد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية[٥٦].

ورحب معظم المتكلمين في بياناتهم بالتطورات الإيجابية في الميدان، لكنهم أشاروا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لوقف العنف وتحسين الحالة في هايتي في مجالات الأمن والفقر وحقوق الإنسان. وشدد معظم المتكلمين على الحاجة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة وإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، وإنشاء الحكومة الانتقالية لجنة معنية بنزع السلاح. وأيد ممثل فرنسا الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي تتيحها ولاية بعثة الأمم المتحدة من أجل إعادة استتباب النظام والأمن[٥٧]. وأدان ممثل اليونان بشدة جميع الهجمات على بعثة الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين[٥٨]. ونوه ممثلو شيلي والمملكة المتحدة والجزائر إلى التحدي المتمثل في إعادة إدماج القوات المسلحة في المجتمع[٥٩]. ودعا ممثل الجزائر الحكومة الانتقالية إلى النظر في مسألة تعويض العناصر السابقة في القوات المسلحة من أجل تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع[٦٠].

وشدد العديد من المتكلمين على أهمية العملية السياسية، وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، وإجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية. وأعرب متكلمون كثر عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان. وأكد عدة متكلمين على ضرورة إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية تتسم بالفعالية وتحظى بالاحترام. وفي هذا الصدد، شدد ممثل المملكة المتحدة على ألا يكون لمنتهكي حقوق الإنسان مكان في صفوف حكومة هايتي المستقبلية[٦١]. وأكد ممثل كندا أن إعادة إلحاق أي فرد من أفراد القوات المسلحة بالشرطة الوطنية الهايتية ينبغي أن يشمل إجراءات فرز وتدريب صارمة وشاملة[٦٢]. وشدد ممثلو بربادوس وشيلي ورومانيا ولكسمبرغ، على الحاجة إلى إصلاح سلك القضاء[٦٣]. وأدان ممثلو اليابان وجمهورية تترانيا المتحدة والفلبين وأوروغواي الاعتقالات التعسفية لأسباب سياسية[٦٤].

وأكد معظم المتكلمون أيضا على أهمية إعادة التأهيل الاقتصادي. وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى الصرف السريع للأموال المقدمة من المانحين من أجل

(٥٦) S/PV.5110، الصفحات ٧-١٠ و S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٣٢.

(٥٧) S/PV.5110، الصفحة ١٤ (فرنسا).

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (شيلي)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (الجزائر).

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٦٢) S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ١٩.

(٦٣) S/PV.5110، الصفحة ١٨ (شيلي)؛ الصفحة ٢١ (بربادوس)؛ والصفحة ٢٧ (رومانيا) S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ١١ (لكسمبرغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٦٤) S/PV.5110، الصفحة ٣٠ (اليابان)؛ والصفحة ٣١ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٣٣ (الفلبين)؛ S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٢٤ (أوروغواي).

الإصلاح والجهود الإنمائية[٦٥]. وشجع بعض المتكلمين على إنشاء المشاريع السريعة الأثر التي قد يكون لها أثر فوري على السكان[٦٦]. وأشار ممثل البرازيل إلى الحالة في هايتي باعتبارها ”تسونامي اجتماعي واقتصادي حقيقي“[٦٧]. وأكد ممثل كوبا أن التنمية والتقدم، لا الأمن، هما مفتاح السلام والاستقرار في هايتي[٦٨].

وأكد معظم المتكلمين على الحاجة إلى التزام طويل الأجل وشامل ومتعدد الأبعاد في هايتي. وشدد ممثلو جمهورية تترانيا المتحدة والمغرب والسلفادور على أهمية بناء السلام الشامل في هايتي[٦٩]. وقال ممثل جمهورية تترانيا المتحدة إنه يؤيد أيضا إرسال بعثة من المجلس إلى هايتي[٧٠]. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب ممثلو أوروغواي والبرازيل وغواتيمالا عن تأييدهم للمزيد من التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق[٧١]. واعتبر بعض المتكلمين هايتي مثالا للعمليات في المستقبل، وأشاروا إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق الرفيع المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغيير[٧٢] الذي أنشأه الأمين العام[٧٣].

ورحب كثير من المتكلمين بجهود المنظمات الإقليمية، وأكدوا أثر النزاع الهايتي على المنطقة[٧٤]. وأكد ممثل بربادوس التهديد الإقليمي الذي تمثله الهجرة غير المشروعة وتهريب المخدرات والأسلحة من هايتي[٧٥]. ووجه الأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية الانتباه إلى الولاية الممنوحة للمنظمة من جمعيتها العامة، التي تشير إلى تقديم الدعم للانتخابات وللتعزيز المؤسسي للدولة الهايتية وللدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومع الأمم المتحدة ككل. وأبلغ أعضاء المجلس أيضا بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، تمنح منظمة الدول الأمريكية دور القيادة في عملية تسجيل الناخبين[٧٦]. ولاحظ ممثل بوليفيا مع الارتياح أن أحكام الفصل الثامن من ميثاق

(٦٥) S/PV.5110، الصفحة ١١ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٠ (الجمهورية الدومينيكية)؛ والصفحة ٢٩ (اليونان)؛ والصفحة ٣١ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ و S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٠ (بيرو)؛ والصفحة ١٦ (إكوادور)؛ والصفحة ١٨ (باراغواي)؛ والصفحة ٢٩ (السلفادور).

(٦٦) S/PV.5110، الصفحة ١٨ (شيلي)؛ والصفحة ٢٧ (رومانيا)؛ و S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ١١ (لكسمبرغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٥ (أوروغواي).

(٦٧) S/PV.5110، الصفحة ١١.

(٦٨) S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٢٣.

(٦٩) S/PV.5110، الصفحة ٣٢ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٢٢ (المغرب)؛ والصفحة ٢٩ (السلفادور).

(٧٠) S/PV.5110، الصفحة ٣٢.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (البرازيل)؛ S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ١٣ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٢٥ (أوروغواي).

(٧٢) A/59/565 و Corr.1.

(٧٣) S/PV.5110، الصفحة ٢٥؛ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ٢٦ (رومانيا)؛ والصفحة ٣٠ (اليابان).

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (البرازيل)؛ الصفحة ١٣ (فرنسا)؛ الصفحة ٢٢ (بربادوس)؛ S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٩ (بيرو)؛ والصفحة ١٤ (المكسيك)؛ والصفحة ٢٨ (السلفادور).

(٧٥) S/PV.5110، الصفحة ٢٢.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

الأمم المتحدة قد نفذت بطريقة إيجابية من خلال التوقيع على مذكرة التفاهم[٧٧].

وعلاوة على ذلك، ذكر ممثل الصين أنه على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين وهايتي، فقد ارتبط الشعب الصيني دائماً بعلاقات صداقة مع الشعب الهايتي. ورحب بالإنجازات على الصعيد الأمني وفي مجالات نزع السلاح، واستعادة سيادة القانون، وتعزيز المصالحة الوطنية. بيد أنه أكد أن السلام والاستقرار والتنمية في هايتي لن يتحققوا من دون دعم ومساعدة قويتين من المجتمع الدولي. وقال إن الصين ستواصل تقديم المساعدات بحسن نية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في هايتي[٧٨].

ووجهت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) انتباه المجلس إلى الوضع الحرج لأطفال في هايتي، وقالت إن الاستثمار في الأطفال هو أفضل أساس لبناء دولة قوية وسلمية. وشددت بصورة خاصة على محنة الأطفال في الأحياء الفقيرة، مثل سيتي سوليي، وناشدت بعثة الأمم المتحدة تأمين تلك المناطق لكي تتمكن وكالات الإغاثة والتنمية من العمل دون عائق[٧٩].

وأدلى الرئيس (الأرجنتين) ببيان باسم المجلس[٨٠]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أكد من جديد الولاية الشاملة التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأعرب عن دعمه لوجود الأمم المتحدة في هايتي طوال المدة التي تقتضيها الضرورة؛

أكد على أن المصالحة الوطنية، والأمن، والتنمية الاقتصادية، ما زالت عوامل رئيسية لتحقيق الاستقرار في هايتي؛

ودعا جميع الأطراف في هايتي إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى نبذ استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها؛

شجع الحكومة الانتقالية على أن تنشئ، دونما إبطاء، لجنة وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

وجدد نداءه للقيام بالتسديد العاجل للأموال التي وعدت بتقديمها المؤسسات المالية الدولية، والبلدان المانحة، في مؤتمر المانحين الدولي بشأن هايتي، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وكرر تأكيد الحاجة إلى مساعدة الحكومة الانتقالية على وضع استراتيجية إنمائية طويلة الأمد لهايتي، وفقا للأولويات المبينة في إطار التعاون المؤقت؛

شجع الحكومة الانتقالية على مواصلة اتخاذ خطوات تجاه إجراء حوار وطني شامل وجامع، والشروع في عملية المصالحة، وأهاب بجميع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي نبذ العنف، والمشاركة في هذا الحوار دونما إبطاء؛

دعا الحكومة الانتقالية إلى أن تتخذ بشكل عاجل، بمساعدة البعثة ومنظمة الدول الأمريكية، الخطوات الضرورية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥، ونقل السلطة لاحقا إلى السلطات المنتخبة؛

أعرب عن اعتزامه تنظيم بعثة لإرسالها إلى هايتي قبل ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ويحتمل أن يكون ذلك بالاقتران مع بعثة يقوم بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

أعرب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام لهايتي، وأثنى على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وجميع موظفيها.

---

(٧٧) S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحة ٢٦.

(٧٨) S/PV.5110، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٧٩) S/PV.5110 (Resumption 1)، الصفحتان ٢ و ٣.

(٨٠) S/PRST/2005/1.

القرار ١٦٠١ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٩٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٩٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٨١] وأفاد الأمين العام في تقريره، بأن البعثة قد أحرزت تقدما صوب إيجاد بيئة يمكن أن يتحقق من خلالها الانتقال السياسي، ولكنه حذر من أن هذا التقدم لا يزال هشا. ونوه بالمؤشرات التي تدل على تحسن الحالة الأمنية إثر العمليات الناجحة التي نفّذتها البعثة والشرطة الوطنية الهايتية، ورحب ببدء العملية الانتخابية والحوار الوطني. ولكنه ذكر أنه، ما لم يتسن إحراز تقدم حقيقي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستظل الحالة الأمنية غير مستقرة. وأشار أيضا إلى أن شمولية العملية الانتخابية، فضلا عن شفافيتها ومصداقيتها وشرعيتها، ما زالت غير مؤكدة. وقال إنه لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب الذي يتمتع به أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات. وأوصى كذلك المجلس بأن يعتمد تعديلات على ولاية البعثة، بما في ذلك زيادات في قوامها المأذون به، وطلب أن تمدد البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، إلى ما بعد انتهاء العملية الانتخابية وتشكيل حكومة هايتي المنتخبة حديثا. وأفاد، وفقاً لما ذكرته بعثات تقييم مختلفة، بأن البعثة تتخذ خطوات عملية لتحسين تنفيذ ولايتها.

ووجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. ثم وجه الرئيس (الدانمرك) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٨٢]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٠١ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور منها تمديد ولاية البعثة، كما هي مبينة في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، لغاية ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى.

القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢١٠ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢١٠[٨٣]، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥[٨٤]. ودُعي ممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٨٥]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كما هي مبينة في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

ورحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ عن البعثة، وأيد توصيات الأمين العام كما هي مبينة في الفقرات من ٤٤ إلى ٥٢ منه وتتمثل في ما يلي:

---

(٨١) S/2005/186، المقدم عملا بالقرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤).

(٨٢) S/2005/354.

(٨٣) في جلسة المجلس ٥١٩٦، المعقودة كجلسة خاصة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أجرى أعضاء المجلس ورئيس الوزراء المؤقت في هايتي مناقشة بنّاءة.

(٨٤) S/2005/313.

(٨٥) S/2005/402.

(أ) زيادة مؤقتة، خلال فترة الانتخابات وفترة الانتقال السياسي التي تليها، قدرها ٧٥٠ فردا في القوام العسكري المأذون به حاليا للبعثة من أجل إنشاء قوة للرد السريع في هايتي لتعزيز الأمن، لا سيما في بورت – أو – برانس والمناطق المحيطة بها؛

(ب) زيادة قدرها ٥٠ فردا عسكريا من أجل إنشاء قيادة قطاعية في بورت – أو – برانس، على أن تنسق البعثة بأفضل طريقة ممكنة وعلى جميع المستويات بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة لكفالة فعالية العمليات وتكاملها بصورة أفضل، بما في ذلك عن طريق تنصيب أفراد الشرطة المدنية من موظفي الأمم المتحدة في هذا المقر؛

(ج) زيادة مؤقتة، خلال فترة الانتخابات والفترة السياسية الانتقالية التي تليها، قدرها ٢٧٥ فردا في القوام الحالي لعنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة من أجل تعزيز الأمن؛

(د) إعداد تقييم لنظامي القضاء والسجون الهايتيين، يقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك لبحث إمكانيات تقديم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم، وأداء البعثة دورا أكثر نشاطا؛

وحث البعثة على التعجيل بوضع وتنفيذ استراتيجية استباقية للاتصالات والعلاقات العامة، من أجل تحسين فهم السكان الهايتيين لولاية البعثة ودورها في هايتي.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٢٨٥ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٨٤، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٨٦]. وقد ذكر الأمين العام في تقريره أن هايتي أصبحت عند منعطف بالغ الأهمية. ورحب بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية عن طريق تسجيل عدد كبير من الناخبين، ومشاركة مرشحين يمثلون طائفة واسعة من الآراء السياسية، ولكنه أشار إلى أن الأعمال التحضيرية قد تواصلت بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا، وأن الحوار السياسي ما زال في طور التكوين. وفي هذا الصدد، دعا الحكومة الانتقالية إلى التأكد من أن الانتخابات شاملة وقائمة على المشاركة من أجل تعزيز مصداقيتها. وأشار إلى المسائل التقنية المتبقية في العملية الانتخابية، واحتمال ازدياد العنف أثناء فترة الحملة واستمرار الحصانة من العقاب وعدم مراعاة حقوق الإنسان. وأفاد بأن البعثة تعمل على تطوير قدرات محلية ، بما في ذلك عن طريق التدريب وتقديم المشورة للمنظمات المحلية لحقوق الإنسان، مع مواصلة رصد حقوق الإنسان على أرض الواقع. وكرر تأكيد أهمية استمرار الدعم الدولي من خلال البعثة وعن طريق المساعدة المتكاملة والمنسقة. وفي هذا الصدد، رحب بالالتزام الذي أبداه الأعضاء في المجموعة الرئيسية المعنية بهايتي. وحث أيضا على الصرف الكامل للأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة الثنائية. وفي ما يتعلق بالأمن، رحب بالتقدم المحرز في معالجة التهديدات الأمنية الملحة، ولكنه شدد على الحاجة إلى مواصلة الضغط على الجماعات المسلحة غير القانونية وتوسيع نطاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واقترح أن تواكب العمليات الأمنية مساعدة إنسانية وإنمائية، لا سيما بعد الكوارث الطبيعية التي حلت بهايتي. ولاحظ أن إعادة الثقة يمكن أن تتوفر إذا ما أبدت دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء استعدادها لدعم قدرات البعثة عن طريق نشر وجود في الخارج خلال الفترة الانتخابية. وأوصى كذلك بأن تنفَّذ عملية إصلاح الشرطة متواكبةً مع تحسين عمل النظامين القضائي والجنائي في هايتي.

واستمع المجلس إلى بيان أدلى به رئيس وزراء هايتي، أكد فيه من جديد التزام الحكومة الانتقالية بضمان إجراء

(٨٦) انظر S/2005/631، المقدم عملا بالقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

الانتخابات ونقل السلطة إلى الحكومة الجديدة بسلاسة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأشار إلى التحسينات التي تحققت في مجال الحوار الوطني بين الأحزاب السياسية، وأفاد بأن مديراً عاماً جديداً للمجلس الانتخابي المؤقت قد عين من أجل تحسين كفاءة ذلك المجلس في التحضير للعملية الانتخابية. وفي مجال الأمن، رحب بالوعود والتوصيات لتحسين التعاون والتنسيق بين البعثة والشرطة الوطنية، ورأى أن الأمن لم يعد يمثل مشكلة خطيرة من هذا القبيل في هايتي كما كان الحال من قبل. وأكد مع ذلك أن نزع السلاح لا يزال من المسائل الرئيسية مشددا على أن الحلول التي توصلت إليها بعض البلدان في هذا المجال لم تكن دائما قابلة للتطبيق بالجملة في بلدان أخرى. وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، أكد للمجلس أنه إذا حدث أي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه غير متعمد. وفيما يتعلق بالنظام القضائي، رحب بالتزام بعض البلدان بتقديم المساعدة في عملية الإصلاح. ودعا أيضاً المجتمع الدولي إلى التعجيل في العملية البيروقراطية من أجل تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية التي تم الاتفاق عليها. ونبه المجلس إلى ضرورة اعتبار أن هايتي ستحتاج إلى استمرار البعثة حتى بعد وصول الحكومة المنتخبة حديثا[٨٧].

وفي الجلسة ٥٢٨٥، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥[٨٨]. وأدلى الرئيس (رومانيا) ببيان باسم المجلس[٨٩]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب عن تأييده التام لعمل البعثة وللممثل الخاص للأمين العام، السيد خوان غابرييل فالديس؛

وأبدى قلقه إزاء احتمال حدوث حالات تأخير في العملية الانتخابية، وشدد على التوقعات الدولية بأن تجري الدورة الأولى من الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥؛

وأيد بقوة الجهود التي تبذلها البعثة لضمان وجود بيئة آمنة ومستقرة في هايتي، مما يعد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتقدم البلد، ومن أجل إتاحة تنفيذ العملية الانتخابية. واعترف بمساهمة البعثة في استعادة حكم القانون في البلد والمحافظة عليه، وشدد على ضرورة تقديم مساعدة كبيرة ومنسقة لإتاحة تحقيق الإصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات حكم القانون في هايتي.

وحث الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي على البدء فورا في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٣٤٣ المعقودة في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٤٣، المعقودة في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وجه المجلس دعوة إلى ممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (جمهورية تنزانيا المتحدة) بعد ذلك ببيان، باسم المجلس[٩٠]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أكد من جديد دعمه الكامل لعمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام لهايتي؛

وكرر التأكيد أن إجراء انتخابات في المستقبل يشكل خطوة أساسية نحو استعادة الديمقراطية، وأحاط علما مع القلق بإرجاء الانتخابات مجددا؛

وحث حكومة هايتي الانتقالية والمجلس الانتخابي المؤقت على أن يعلنا بسرعة مواعيد جديدة ونهائية لإجراء الانتخابات؛

(٨٧) S/PV.5284، الصفحات ٢-٧.

(٨٨) S/2005/631.

(٨٩) S/PRST/2005/50

(٩٠) S/PRST/2006/1.

وأعرب عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع الأمنية وحث الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة على مواصلة تكثيف تعاونهما لاستعادة سيادة القانون وصونها؛

وأكد من جديد أنه لا بد من وجود استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل، في إطار عمل موحد، لكفالة تحقيق التنسيق والاستمرارية في المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٣٦٨ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٦٨، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٩١]. وذكر الأمين العام في تقريره أنه تم إحراز تقدم كبير في إرساء الأساس اللازم لتحول ديمقراطي يشمل الجميع. وأكد أن العملية الانتخابية ستفرض طلبات محددة في الأشهر القادمة، وأهاب بالسلطات الهايتية أن تكمل تنفيذ ما تبقى من استعدادات عملية لدعم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، لا سيما بعد أن أرجأت الحكومة الانتقالية الجولة الأولى من الانتخابات. وشدد على أن تبدي القيادة الجديدة في هايتي التزاما قويا بتحقيق المصالحة واتباع نهج شامل، وأن يصبح استمرار المؤسسة الدولية وبناء القدرات على جميع المستويات أمرين ضروريين. ومع ذلك، فقد رحب بالمستوى العام للمشاركة السياسية التي تمخضت عنها العملية الانتخابية. وفي ما يتعلق بالأمن، أفاد بأنه، باستثناء مقاطعة سيتي سولي، حيث كان حفظة السلام أهدافاً للهجمات، شهدت معظم مناطق البلد مستوى عالياً نسبيا من الأمن خلال هذه الفترة. وأفاد بأن البعثة قد واصلت القيام بدور محوري في توفير الأمن والاستقرار في البلد، فضلا عن الجهود الإنمائية والإنسانية، وذكر أن تشكيلة القوات ووحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة تبدو كافية للحفاظ على الأمن في هذه المرحلة، بيد أنه لا يمكن للاستقرار أن يتعزز إلا إذا أبدت دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء استعدادها لدعم قدرات البعثة أثناء الفترة الانتخابية. وشدد على أن أمن هايتي في الأجل الطويل سيتطلب إصلاح جهاز الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي الهايتي وتعزيزهما. وفي ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أفاد بأن الظروف المواتية لنزع السلاح الشامل ما زالت بعيدة المنال واقترح أن يعزَّز إدماج أفراد الجماعات المسلحة بإيجاد بدائل للتجهيز من خلال نظام العدالة، بما فيها آليات المصالحة الوطنية، مثل أشكال العفو المحدودة. وأفاد بأن احترام أولئك الأفراد لحقوق الإنسان ما زال لا يفي بالمعايير المقبولة. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ذكر أنه يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية تلبية فعالة تحقق الاستقرار الدائم وتوطده. وأوصى الأمين العام البعثة بأن تواصل تشكيلها الحالي لمدة ستة أشهر أخرى، مشيراً إلى أن توصيات بشأن دورها في بيئة ما بعد الانتخابات ستوضع وتقدم إلى المجلس في تقرير لاحق.

ووجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. ثم أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان باسم المجلس[٩٢]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أثنى على شعب هايتي لعقده الجولة الأولى من الانتخابات الوطنية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، التي كان عدد الناخبين مرتفعاً فيها؛ وناشد المجلس جميع الأطراف أن تحترم نتيجة الانتخابات وتظل منخرطة في العملية السياسية وأن تنبذ جميع أشكال العنف.

(٩١) S/2006/60، المقدم عملا بالقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

(٩٢) S/PRST/2006/7

وشدد على ضرورة أن تُفضي العملية الانتخابية إلى تشكيل حكومة تمثيلية جديدة. وأكد أنه، ما إن تتولى الحكومة الجديدة مهامها، ينبغي لشعب هايتي أن يواصل تعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي لتدعيم ديمقراطيته وضمان استقراره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وسلّم بأهمية الانتخابات من أجل إرساء مؤسسات وإجراءات ديمقراطية، وأكد أنها لا تشكل السبيل الوحيد لمعالجة مشاكل هايتي الطويلة الأجل وأنه لا تزال هناك تحديات هامة، لا سيما في ميادين سيادة القانون والأمن والتنمية.

القرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦) الذي اتخذه المجلس في الجلسة ٥٣٧٢ المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٧٢، المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦[٩٣].

ووجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. ثم وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٩٤] وإلى تعديل للنص[٩٥]. وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كما هي مبينة في القرارين ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، لغاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالاستناد، حسب الاقتضاء، إلى المشاورات مع حكومة هايتي المنتخبة، تقريرا إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء العملية الانتخابية في هايتي، عما إذا كان ينبغي إعادة هيكلة ولاية البعثة بعد تولي الحكومة الجديدة مهام منصبها، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن السبل التي يمكن بها للبعثة دعم الإصلاح وتعزيز المؤسسات الرئيسية؛

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٣٩٧ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٧٧، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وُجهت الدعوة لرئيس الوزراء المؤقت في هايتي والممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس البعثة للمشاركة في المناقشة. وأكد رئيس وزراء هايتي المؤقت في بيانه أن الحكومة الانتقالية قد أنجزت مهمتها في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. وأشار إلى أن التقدم المحرز في مجال الأمن قد أتاح لعدد كبير من الناخبين أن يدلوا بأصواتهم، مما برهن أيضا على ثقة الهايتيين في العملية الديمقراطية. وأوضح أنه كان هناك استياء وريبة في التزوير إثر تأخير حدث في إعلان نتائج الانتخابات، بيد أن النتائج النهائية لم تكن غامضة. وأعلن أن العملية الانتقالية كانت مقررة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ بعد إجراء جولة ثانية من انتخابات البرلمان. ومع ذلك، فقد أكد أن الانتخابات كانت بالأحرى خطوة أولى وليست حلا لحالة البلد وأن هناك حاجة كبيرة إلى توطيد الديمقراطية من خلال المساعدة الدولية وكذلك الجهود الرامية إلى مكافحة السبب الجذري لعدم الاستقرار. وفي ما يتعلق بذلك، شدد على أهمية الإصلاح القضائي والتأهيل المهني للشرطة الوطنية، إضافة إلى الإدارة الاقتصادية الرشيدة واستمرار المساعدة الدولية. ورأى، في معرض الترحيب بتمديد ولاية البعثة، أن التنقيحات المدخلة على ولايتها ربما تكون ضرورية في ظل الحكومة الجديدة، وأشار إلى أن هايتي ستحتاج إلى عدد أقل من الأفراد العسكريين،

---

(٩٣) S/2006/60.

(٩٤) S/2006/97.

(٩٥) انظر S/PV.5372، الصفحة ٢.

إنما أكبر من المهندسين. ودعا أيضا المجلس إلى زيارة هايتي للاحتفال بانتصار الديمقراطية[٩٦].

وفي الجلسة ٥٣٩٧، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها كل من الأمين العام، والرئيس المنتخب لهايتي والممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس البعثة، في أعقاب بيانات أدلى بها جميع الدول الأعضاء في المجلس[٩٧]، إضافة إلى ممثلي كل من إسبانيا والبرازيل وجزر البهاما (باسم الجماعة الكاريبية)، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا (باسم مجموعة ريو)، وكوبا، والمكسيك وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، النمسا (باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المؤيدة للبيان) ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ورحب الأمين العام في بيانه بإجراء الجولة الأولى للانتخابات في أجواء سلمية وبارتفاع عدد الناخبين. ورحب أيضاً بقرار المجلس تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، ورأى أنه من الضروري أن تستمر العملية المتعددة الأبعاد لحفظ السلام[٩٨].

ودعا الرئيس المنتخب لهايتي في بيانه المجتمع الدولي إلى أن يجدد التزامه ببرنامج المساعدة الطويلة الأجل لهايتي وبيَّن العلاقة بين السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية[٩٩].

وذكر الممثل الخاص في بيانه أن البعثة حققت هدفها المتمثل في استعادة الاستقرار وتقديم الدعم لتنظيم انتخابات حرة وشفافة ومشروعة. ومع ذلك، فقد أعرب عن اقتناعه بأن البعثة، رغم هذا الإنجاز، لم تبدأ العمل إلى الآن ومن الضروري أن تركز من جديد على تعزيز مؤسسات الدولة والشروع في عملية تنمية اجتماعية – اقتصادية شاملة ومستدامة[١٠٠].

ورحب معظم المتكلمين، في بياناتهم، بالنجاح في إجراء الجولة الأولى من الانتخابات، وحثوا جميع الأطراف على الاستمرار في المشاركة في العملية السياسية وقبول نتيجة التصويت. وذكروا أن المصالحة الوطنية والحوار السياسي حاسما الأهمية لمعالجة مظاهر عدم الاستقرار في البلد. وأشار ممثل جزر البهاما، باسم الجماعة الكاريبية، إلى أنه لا بد من معالجة أوجه القصور التنظيمية التي لُمست أثناء الجولة الأولى من الانتخابات[١٠١].

ودعا أيضا معظم المتكلمين المجتمع الدولي إلى اتباع نهج شامل طويل الأجل إزاء مشاكل هايتي، نهجاً من شأنه أن يعالج مشاكل الديمقراطية، والفقر، والمسائل الأمنية

(٩٦) S/PV.5377، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٩٧) في هذه الجلسة، مثّل الأرجنتين وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة فيها؛ ومثّل جزر البهاما وزير الخارجية والخدمة العامة فيها. ومثّل كل من الجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وغيانا، واليونان ووزراؤها للشؤون الخارجية؛ ومثل كل من بيرو وشيلي نائبا وزيري الشؤون الخارجية فيهما؛ ومثّل البرازيل وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجية فيها.

(٩٨) S/PV.5397، الصفحتان ٢ و ٣.

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣–٥.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، دعا ممثل غيانا، باسم مجموعة ريو، إلى توسيع نطاق ولاية البعثة لإدراج عنصر إنساني وإنمائي أقوى من ذي قبل بالنظر إلى التحديات الانتخابية المتعلقة بالوظائف[١٠٢]. واقترح ممثلو شيلي والصين والمكسيك أن تنظر لجنة بناء السلام المنشأة حديثا في مسألة هايتي[١٠٣]. وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي النقص الهائل للمساعدة الدولية وأظهر من جديد الحاجة إلى التعاون التام بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن[١٠٤].

ورحب أيضاً العديد من المتكلمين بإنجازات التعاون الإقليمي والثنائي التي تحققت بين هايتي والجماعة الكاريبية، ورحبوا بتطبيع العلاقات بين الجهتين. وأبرزت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار التي وضعها كل من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة لمرحلة ما بعد الانتخابات والتي ترمي إلى وضع مجموعة متماسكة من البرامج ذات الأثر الكبير، ودعم المؤسسات الديمقراطية الرئيسية، وتعزيز الحوار السياسي والوئام الاجتماعي والعمل من أجل التوصل إلى وضع استراتيجية للحد من الفقر[١٠٥]. وإضافة إلى ذلك، أكد معظم المتكلمين ضرورة إصلاح الشرطة الهايتية والنظام القضائي.

وذكر ممثل الصين أنه على الرغم من أن الصين لا تربطها علاقات دبلوماسية بهايتي في الوقت الراهن، فقد ارتبط الشعب الصيني دائماً بعلاقات صداقة مع الشعب الهايتي. وأعرب عن اعتقاده بضرورة أن يواصل مجلس الأمن مراقبة الحالة في هايتي عن كثب، وقال إنه يتطلع إلى قيام الأمين العام في مرحلة مبكرة، وبعد إجراء مشاورات مع القادة الهايتيين، بتقديم توصيات بشأن هيكل البعثة وولايتها في المرحلة التالية. وذكر أن حكومة بلده تأمل أيضا أن تظل الظروف السياسية اللازمة لبقاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سائدة[١٠٦].

وأدلى الرئيس (الأرجنتين) ببيان باسم المجلس[١٠٧]، قرر فيه المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أثنى على أفراد شعب هايتي للإتمام الناجح للجولة الأولى من عمليتهم الانتخابية، وهنأ السيد رينيه غارسيا بريفال على انتخابه رئيسا؛

ورحب بإعلان أن الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية ستجرى في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وناشد جميع الأطراف أن تحترم نتيجة الانتخابات وتظل منخرطة في العملية السياسية وتنبذ جميع أشكال العنف؛

وشدد على الحاجة إلى كفالة تهيئة جو من الأمن والاستقرار في هايتي وأعرب عن مؤازرته للجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة في هذا الصدد؛

وأكد من جديد أن ترسيخ سيادة القانون، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية وإحراز تقدم سريع في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يشكل عاملا حاسما في مستقبل هايتي؛

ودعا الجهات المانحة والجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى العمل مع الحكومة الجديدة من خلال إطار التعاون المؤقت لتعيد تقييم أولويات المساعدة بطريقة محددة.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الصين)؛ والصفحة ٢١ (شيلي)؛ و S/PV.5397 (الاستئناف ١)، الصفحة ١٣ (المكسيك).

(١٠٤) S/PV.5397، الصفحة ٢٩.

(١٠٥) S/PV.5397 (الاستئناف ١)، الصفحات ٣ إلى ٥.

(١٠٦) S/PV.5397، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(١٠٧) S/PRST/2006/13.

البيان الذي أدلى به الرئيس في (الجلسة ٥٤٣٨) المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٣٨، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، وجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. ثم أدلى الرئيس (الكونغو) ببيان باسم المجلس[١٠٨]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

هنّأ السيد رينيه غارسيا بريفال بمناسبة تقلده لمنصبه رئيسا لجمهورية هايتي؛ وهنّأ أيضا جميع النواب البرلمانيين الذين انتخبوا مؤخرا ودعاهم إلى إدراك أهمية الولاية التي منحها لهم شعب هايتي للعمل البنّاء على تهيئة مستقبل أفضل لبلدهم.

وأكد على وجود العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها ومن بينها ضرورة إيجاد مناخ أمن مستقر في هايتي وتدعيم مؤسساتها الديمقراطية، وتعزيز المصالحة الوطنية، ومراعاة كافة فئات المجتمع، وإقامة حوار سياسي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبناء القدرات الحكومية، ورحب بالتزام السيد بريفال في هذا الصدد؛ وإدراكا لكون التنمية تظل مقوما جوهريا لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإنه دعا المانحين وأصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة تقييم أولويات المساعدة وتنسيق تقديمها، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة الجديدة مع مراعاة الآليات القائمة، مثل إطار التعاون المؤقت.

وأعرب عن تأييده التام للجهود المستمرة التي يبذلها كل من البعثة والمجتمع الدولي لمساعدة هايتي في اجتياز المرحلة الانتقالية التي تمر بها وطلب إلى البعثة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع السلطات الجديدة في تنفيذ ولايتها.

(١٠٨) S/PRST/2006/22.

القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١٣ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥١٣، المعقودة في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[١٠٩]. وذكر الأمين العام في تقريره أن الحالة الأمنية في هايتي ما زالت تبعث على القلق وتزعزع الاستقرار، على الرغم من إجراء انتخابات وطنية ناجحة وسلمية. ورحب بالجهود التي يبذلها الرئيس المنتخب لإجراء حوار وطني ومصالحة وطنية، وإجراء عملية تشاورية تفضي إلى اتفاق بشأن حكومة متعددة الأحزاب. ورأى أن مؤسسات الدولة، بما فيها الشرطة الوطنية والنظام القضائي الوطني، تحتاج إلى مساعدة كبيرة لأداء وظيفتها على النحو الملائم على جميع المستويات. وأعرب عن الأسف لأنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في معالجة المشاكل الهيكلية في النظام القضائي الهايتي، ورأى أن استقلالية الجهاز القضائي لا تزال مشكلة. وأشار إلى أن الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية هما أولويتان من الأولويات القصوى. ورأى أن هايتي لا تستطيع بمفردها مواجهة تلك التحديات في الوقت الراهن وأنها في أمس الحاجة إلى تلقي الدعم من الشركاء الدوليين. وذكر الأمين العام أنه يرى، بعد إجراء تقييم لدور البعثة في بيئة ما بعد الانتخابات، أنه يمكن للبعثة أن تقدم المساعدة على أفضل وجه، على أساس مزاياها النسبية، في المجالين التاليين: (أ) ضمان بيئة آمنة ومستقرة؛ وتقديم الدعم المؤسسي لإصلاح قطاع سيادة القانون، ولمؤسسات الحوكمة. وستدعم هذه الجهود

(١٠٩) S/2006/592، المقدم عملا بالقرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦).

بالأعمال التي تقوم بها البعثة في مجال حقوق الإنسان وبدور سياسي ينهض به ممثله الخاص، وذلك عبر جملة جهود منها مساعيه الحميدة. وأوصى بأن تعزَّز شرطة البعثة بأفراد ومعدات مؤهلة بأسلحة وأساليب خاصة وكذلك بخبراء استشاريين، وذلك لأن الخطف وتزايد عمليات العصابات قد أعاقت إلى حد كبير تحقيق الاستقرار في هايتي. وحذر من أنه بينما تعتزم البعثة تعظيم دورها في مجال منع الجريمة، فإنها لن تستطيع أن تتصدى للإجرام بطريقة شاملة.

ووجه المجلس الدعوة لممثل هايتي للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (غانا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[١١٠]، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كما هي مبينة في القرارين ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

وقرر أن تتألف البعثة من عدد يصل إلى ٢٠٠ ٧ فرد، وما يصل إلى ٩٥١ ١ ضابطا من ضباط الشرطة؛

وأذن للبعثة بأن تنشر ١٦ ضابطا من ضباط الإصلاحيات لدعم حكومة هايتي في معالجة جوانب القصور في نظام السجون؛

وقرر أن تقدم البعثة المساعدة وتسدي المشورة إلى السلطات الهايتية في رصد وتعزيز قطاع العدالة؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن تنفيذ ولاية البعثة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(١١٠) S/2006/648.

القرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٣١ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٣١، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[١١١]. وذكر الأمين العام في تقريره أن إنجاز العملية الانتخابية بصورة ناجحة إلى حد بعيد يمثل خطوة هامة أخرى نحو تعزيز العملية الديمقراطية في هايتي. وقال إنه رغم هشاشة أسس الديمقراطية والاستقرار في البلد، فإن الحوار السياسي المتجدد قد أتاح فرصة فريدة لمعالجة المشاكل الأساسية الرئيسية في مجالات الأمن وبناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأشار، مع هذا، إلى أن التعاون الوثيق والمستمر بين سلطات هايتي، وبعثة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا ما زال ضرورياً. وذكر أن الحكومة ستواصل مواجهة التحديات، بما في ذلك توزيع المسؤوليات بين السلطات المركزية والمحلية؛ وإيجاد أفضل السبل لتلبية كامل الاحتياجات الأمنية للبلد؛ وتحديد الرد المناسب على الجماعات المسلحة ووضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ووضع صيغة نهائية للخطط الرامية إلى إصلاح نظام العدالة؛ وإيجاد وسيلة لحل مشكلة الاحتجاز السابق للمحاكمة؛ واعتماد إطار تشريعي مناسب لمكتب أمين المظالم. وأفاد بأن حالة حقوق الإنسان في هايتي لا تزال تشكل مصدرا للقلق، وأنه من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان. وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، أفاد عن حالات أعربت فيها الجماعات المسلحة عن إحباطها بسبب ما اعتبر تقاعساً من جانب

(١١١) S/2006/1003، المقدم عملا بالقرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦).

الحكومة على تلبية طلباتها إصدار العفو مقابل المشاركة في برنامج نزع السلاح، وأفاد بأن رئيس هايتي أصدر بيانا أكد فيه أنه لن يتردد في استخدام القوة لتحييد الجماعات المسلحة التي رفضت نزع السلاح طوعا. وأشار إلى أن استمرار نشر البعثة ما زال ضرورياً وأن أية تخفيضات في الوجود الأمني الدولي من حجم قوته الحالي ينبغي أن يرتبط بزيادات مناسبة في قدرة المؤسسات الهايتية على الاضطلاع بالمهام ذات الصلة مع مراعاة أي تغييرات في البيئة الأمنية. وذكر أن البعثة كانت تقدم الدعم للحكومة الجديدة في إنشاء مؤسسات حكومية قوية ومستدامة تعنى بالحوكمة وسيادة القانون وتعزز أيضا التنمية وتقدم الدعم للمساعدة الإنسانية بالتنسيق مع عمل فريق الأمم المتحدة القطري. وأوصى بتمديد البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى بالحد الأقصى لقوام القوات والشرطة المأذون به حاليا.

ودعي كل من ممثلي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكندا وهايتي للمشاركة في مناقشة البند. وقد أدلى ببيان ممثل كل من الصين وبنما.

ووجه الرئيس (سلوفاكيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[١١٢]؛ طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كما هي مبينة في القرارات ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، حتى ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

وطلب إلى البعثة أن تواصل عملياتها المتسارعة دعما للشرطة الوطنية الهايتية في تصديها للعصابات المسلحة، بالقدر الذي تستدعيه عملية إعادة إحلال الأمن، ولا سيما في بور – أو – برانس، وشجع البعثة وحكومة هايتي على التنسيق فيما بينهما لاتخاذ تدابير رادعة بغرض تخفيض مستوى العنف؛

وطلب إلى البعثة مواصلة اتباع استراتيجية استباقية للاتصالات والعلاقات العامة من أجل تحسين فهم الجماهير لولاية البعثة ودورها في هايتي.

وتكلم ممثل الصين بعد التصويت فرحب بتحسن الحالة الأمنية في هايتي، وأكد أنه ينبغي استكمال ولاية البعثة من أجل إعادة ترتيب أولوياتها وتكييف تركيبتها لتلبية الاحتياجات الراهنة للشعب الهايتي بمزيد من الفعالية، لا سيما في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وأشار إلى أن الصين اقترحت إدخال تعديلات على القرار الذي يقضي، في جملة أمور، بتمديد الولاية لمدة ستة أشهر فقط تمشيا مع الممارسة العامة المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وقال إن حكومة بلده، بما أنه كان قد طلب أيضا أن يعد الأمين العام تقييماً شاملاً عن الحالة المتغيرة، قد وافقت، في إطار ترتيب مخصص لهذه الحالة، على تمديد الولاية لفترة زمنية معقولة إلى ما بعد فترة الستة أشهر الأصلية. ورأى أيضا أنه بينما تُعتبر العمليات العسكرية ضد العصابات المسلحة ضرورية للأجل القصير، فإن بعض فقرات مشروع القرار تبالغ في التأكيد على الوسائل العسكرية، دون إيلاء اهتمام كاف لأولويات هامة مثل المصالحة السياسية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ورأى أيضا أن التنفيذ في الوقت المناسب للحكم الوارد في الفقرة ٣ من القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، التي تطلب إلى الأمين العام وضع استراتيجية خفض تدريجي لقوام قوات البعثة في فترة ما بعد الانتخابات، من شأنها أن تعزز فعالية الموارد المحدودة للأمم المتحدة. وأعرب عن أسفه لأن بعض التعديلات التي اقترحها

(١١٢) S/2007/882.

الوفد الصيني لم ينظر فيها، وعن أمله في أن يعالج المجلس بعد ذلك أوجه القصور هذه بصورة كاملة عندما يعيد المجلس النظر في المسألة[١١٣].

وأعرب ممثل بنما عن أسفه لأن التمديد المنصوص عليه في القرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧) هو تمديد لثمانية أشهر فحسب، وعن أمله في أن تخصص فترة ١٢ شهرا لإعداد تقييم شامل للتنمية في هايتي. ورأى أن دعم الأمم المتحدة لهايتي يجب أن يستمر، ليس لمدة ١٢ شهرا فحسب، إنما لمدد عديدة أخرى. وأعرب عن الأمل في أن تحرز حكومة هايتي هذه المرة تقدماً كافياً يمكِّن المجلس من تغيير شكل البعثة تمشيا مع ذلك التقدم، وأن تتدخل في نهاية المطاف لجنة بناء السلام لمساعدة هايتي في تنميتها، ليتمكن المجلس عندئذ من إنجاز مهمته هناك[١١٤].

القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٥٨ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

أدرج المجلس، في جلسته ٥٧٥٨ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[١١٥]. وقدم الأمين العام في تقريره، معلومات عن الزيارة التي قام بها إلى هايتي لتقييم عملية تحقيق الاستقرار والتأكيد من جديد على التزام الأمم المتحدة بهايتي، وأشار إلى التقدم المحرز وتصميم الشعب على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وذكر أن الحكومة المتعددة الأحزاب التي أنشأها الرئيس الجديد في أيار/ مايو ٢٠٠٦ ما زالت تستفيد من الدعم العام الواسع. ورحب بأوجه التحسن التي تحققت مؤخرا في مجال الأمن ولكنه أكد ضرورة تعزيز المكاسب. وأفاد بأن البعثة قد أعدت تقييماً مفصلاً للتهديد حدد ثلاثة مخاطر أمنية تواجه هايتي، هي: احتمال حدوث اضطرابات مدنية؛ واحتمال تجدد العنف المسلح؛ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والتهريب. وأفاد أيضا بأن فرقة عمل دولية، تضم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، وشركاء رئيسيين وجهات مانحة، قد أنشئت في كانون الثاني/يناير للمساعدة على تحسين الحالة الكئيبة في الأحياء الفقيرة في بور - أو - برانس. والهدف من ذلك هو تحديد استراتيجية واسعة النطاق وكذلك أنشطة قصيرة ومتوسطة الأجل لهذه المناطق. وفي ما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، ذكر أن تقدماً فعلياً قد أحرز في تحقيق استقرار الاقتصاد وأنه يمكن لهايتي أن تتوقع نمواً حقيقياً في ناتجها المحلي الإجمالي إذا واصلت طريقها الحالي واستمرت في إدخال تحسينات في مجال الأمن. ورحب الأمين العام أيضا بالتقدم المحرز نحو الإصلاح القضائي، وفي احترام سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات والحوكمة. ورأى مع ذلك أن الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في سجون هايتي ما زالت غير مقبولة. وأكد من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه البعثة في مساعدة الحكومة في هذه المجالات إضافة إلى حقوق الإنسان. ورأى أن توفير مشاريع الأثر السريع ما زال يحدث تغييراً جوهريا، ويعزز الدعم العام للبعثة. وأوصى بأن تمدَّد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى، مع إدخال تعديلات على تكوينها لتعكس الظروف المتغيرة على أرض الواقع وبهدف إحداث تحول تدريجي نحو الاعتماد على الهياكل الهايتية للحفاظ على الاستقرار. وأشار أيضاً إلى أن

(١١٣) S/PV.5631، الصفحات ٢ إلى ٤.

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(١١٥) S/2007/503، المقدم عملا بالقرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧).

البعثة ستضع، خلال فترة الولاية المقبلة، خطة موحدة تقترن بمعايير أساسية واضحة لقياس التقدم المحرز.

ودعي كل من ممثلي الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (غانا) بعد ذلك انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من كل من الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبيرو، وبنما، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة[١١٦]؛ وقد طُرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مع نيَّة تجديدها لفترات أخرى؛

وأيد توصية الأمين العام باستمرار هذه البعثة. وقرر أن تظل البعثة تتألف من عنصر عسكري يبلغ قوامه ٧ ٠٦٠ فردا من جميع الرتب ومن عنصر للشرطة يبلغ مجموع أفراده ٢ ٠٩١ فردا؛

وأعرب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار؛

وأعاد تأكيد دعوته إلى البعثة لأن تدعم العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي؛

وطلب إلى البعثة أن تواصل تقديم دعمها للشرطة الوطنية الهايتية، حسبما يلزم لكفالة الأمن في هايتي؛

وطلب إلى البعثة أن تستمر، وفقا لولايتها، في مساعدة حكومة هايتي على إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة تشكيلها؛

وطلب إلى البعثة أن توفر الخبرات الفنية اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لاتباع نهج شامل في إدارة الحدود؛

وطلب إلى فريق الأمم المتحدة القطري تعزيز العمليات الأمنية التي تقوم بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطة ترمي إلى تحسين ظروف معيشة السكان المعنيين بشكل فعلي وأهاب بجميع الجهات الفاعلة المعنية في المجالين الإنساني والإنمائي القيام بذلك، وطلب إلى البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛

وأدان أي اعتداء على موظفي البعثة؛

وطلب إلى البعثة مواصلة النهج الذي تتبعه للحد من العنف داخل مجتمعاتها المحلية؛

وأكد من جديد ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان؛

وأدان بشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، وكذلك عمليات الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى الواسعة الانتشار التي تستهدف البنات، وطلب إلى البعثة أن تواصل تعزيز وحماية حقوق المرأة وحقوق الطفل؛

وأهاب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقوما، بالتعاون مع السلطات الهايتية، باستحداث ودعم نظام مجدد لتنسيق تقديم المعونة؛

وطلب إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة على نحو كامل لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، وحث البلدان المساهمة بقوات على أن تكفل التحقيق في الأعمال التي لأفرادها ضلع فيها ومعاقبة مرتكبيها على النحو المناسب؛

وطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل.

---

(١١٦) S/2007/601.